قائمـــــة المحتويـــــات

المقدمة ١
إشكالية البحث: ٨
أهمية اختيار الموضوع: ٩
خطة البحث: ١١
الفصل التمهيدي القضاء الدستوري ورقابة التناسب بين الحرية الشخصية والمصلحة العامة ١٣
المبحث الأول تقسيمات الحقوق والحريات ١٥
أولاً: تقسيم ليون دوجى (فكرة التمييز بين الحريات السلبية والإيجابية): ..١٥
ثانياً: تقسيم اسمان لفكرة المساواة المدنية والحرية الفردية[]: ١٦
ثالثاً تقسيم بيردو ١٨
المبحث الثاني ماهية الحرية الشخصية والمصلحة العامة محل رقابة التناسب ٢٠
المطلب الأول مفهوم الحرية الشخصية وأهميتها ٢٥
الفرع الأول مفهوم الحرية الشخصية ٣٢
أولا: المعنى اللغوي للحرية الشخصية: ٣٣
ثانياً: المعنى الفقهي للحرية الشخصية : ٣٤
الفرع الثاني أهمية الحرية الشخصية ٤٤
المطلب الثاني نشأة و مفهوم المصلحة العامة ٤٧
الفرع الأول نشأة المصلحة العامة ومفهومها وقاعدتها ومصادرها ٤٨
أولاً: نشأة المصلحة العامة : ٤٨
ثانياً: مفهوم المصلحة العامة: ٥٣
ثالثاً: قاعدة المصلحة العامة (Les sources de la norme de l'interet general): ٥٥
رابعاً: المصادر التشريعية للمصلحة العامة: ٥٨

خامساً: المصادر القضائية للمصلحة العامة: ٦٢
الفرع الثاني مفهوم المصلحة العامة في القضاء الدستوري ٦٧
أولاً: مفهوم المصلحة العامة في القضاء الدستوري الألماني: ٦٧
ثانيًا: القيود الواردة على الحرية الشخصية لدواعي المصلحة العامة: ٦٩
المبحث الثالث القضاء الدستوري وأثره على رقابة التناسب بين الحرية الشخصية والمصلحة العامة ٧١
المطلب الأول نشأة القضاء الدستوري وأثره على التناسب ٧٢
الفرع الأول نشأة القضاء الدستوري في مصر وأثره على التوازن بين الحرية الشخصية والمصلحة العامة ٧٥
أولاً: نشأة المحكمة العليا: ٧٦
ثانيًا: نشأة المحكمة الدستورية العليا: ٨١
الفرع الثاني نشأة القضاء الدستوري في فرنسا وأثره على التوازن ٨٤
المطلب الثاني تشكيل القضاء الدستوري وأثره على التناسب ١٠٣
الفرع الأول تشكيل القضاء الدستوري وأثره على التناسب في مصر ١٠٥
الفرع الثاني تشكيل ونشأة المجلس الدستوري طبقاً لدستور١٩٥٨ وأثره على التناسب في فرنسا ١١٨
الباب الأول ماهية رقابة التناسب ١٣٧
الفصل الأول التعريف برقابة التناسب والتمييز بينها وبين غيرها من المصطلحات..... ١٣٨
المبحث الأول تعريف رقابة التناسب ١٤٠
المبحث الثاني التمييز بين رقابة التناسب وبين غيرها من المصطلحات ١٥٢
المطلب الأول رقابة التناسب ورقابة الملاءمة ١٥٣
المطلب الثاني رقابة التناسب ورقابة المعقولية والسلطة التقديرية ١٦٧
الفصل الثاني آليات رقابة القاضي الدستوري في ممارسته لرقابة التناسب.....١٧٦
المبحث الأول الخطأ البيّن (الظاهر) ١٧٨

المبحث الثاني فكرة التوازن بين المضار والمزايا (الغنم بالغرم) ١٨٤
المبحث الثالث فكريـة المعقوليـة ١٩٠
الفصل الثالث إعمال رقابة التناسب في نطاق حماية الحقوق والحريات.. ١٩٧
المبحث الأول رقابة القضاء الدستوري على إعمال رقابة التناسب ١٩٩
المبحث الثاني مصادر إعمال مبدأ الرقابة على التناسب ٢٠٦
المبحث الثالث الوظيفة السياسية لرقابة التناسب ٢١٣
المبحث الرابع رقابة التناسب في القضاء الألماني ٢١٨
المطلب الاول رقابة التناسب باعتبارها أداة لإحداث التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة في الرقابة الدستورية ٢٢٠
المطلب الثاني رقابة التناسب على القيود الواردة على الحريات الدستورية . ٢٢٥
الفرع الاول آلية تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والحريات الشخصية ٢٢٧
الفرع الثاني مبـدأ التناسـب وإشكاليتـه ٢٢٩
الباب الثاني رقابة التناسب في القضاء المصري ومجالاتها ٢٣٢
الفصل الاول مجالات رقابة التناسب في القضاء الدستوري ٢٣٤
الفصل الثاني مجالات رقابة التناسب في القضاء الإداري ٢٣٩
المبحث الأول الأسـس التي يستند عليهـا القاضـي الإداري في رقابة التناسب.٢٤٠
المطلب الأول أسس سلطـة رقابـة التناسـب ٢٤١
الفرع الأول تعريف الضبط الإداري وأنواعه ٢٤٢
أولاً: تعريف الضبط الإداري: ٢٤٢
ثانياً: أنواع الضبط الإداري: ٢٤٦
ثالثا: سبب قرارات الضبط الإداري والرقابة عليه: ٢٤٧
الفرع الثاني أساس رقابة التناسب على قرارات الضبط الإداري ٢٤٩
المطلب الثاني أسس رقابة التناسب في مجال السلطة التأديبية ٢٥٦
المبحث الثاني مجالات تدخل القاضي الإداري عند تطبيقه مبدأ التناسب ٢٦٦